الاتصال السياسي والنظام السياسي

د. محمد صالح جباب

قسم الاعلام / المرحلة الأولىي

ان دراسة العلاقة بين النظام السياسي والسياسة العامة تتحدد من خلال معرفة ادوار المؤسسات والقوى المكونة للنظام السياسي الرسمية وغير الرسمية في صنع السياسات العامة فالسياسات العامة من حيث الرسم والتنفيذ والتقييم هي نتاج أداء تلك المؤسسات، وترتبط بشكل مباشر وغير مباشر بدور تلك المؤسسات، وعلى ضوء ذلك الأداء تتوقف درجة نجاح السياسات العامة في تحقيق أهداف ومتطلبات المصلحة العامة، وبالتالي فان النجاح أو عدم النجاح في تحقيق تلك المتطلبات هو الذي يظهر تباين الأنظمة السياسية في كيفية ممارسه مؤسساتها عند صنع السياسة العامة . والسياسة العامة ترتبط درجة تحقيقها للأهداف، بشكل مباشر وغير مباشر، بكفاءة وتوازن عمل تلك المؤسسات في صنع السياسات العامة ، فاستقلالية السلطة التشريعية ، كمؤسسه رسمية ، في ممارسة دور الرسم ، إضافة لدور الرقابة والتقييم لعمل السلطة التنفيذية وأجهزتها الإدارية في تنفيذ السياسات العامة ، يؤدي إلى أن تكون العملية السياسية داخل النظام السياسي أكثر ديمقراطية ، وبالتالي نجاح السياسات العامة ، وهذا الأمر ينطبق أيضا على دور المؤسسات غير الرسمية ومدى استقلاليتها وتأثيرها في مؤسسات النظام السياسي الرسمية وفق صبغ متفق عليها ، حيث أن قدرة تلك المؤسسات في تمرير متطلبات المجتمع إلى المؤسسة التشريعية ومنها تصاغ في إطار قرارات وتشريعات السياسات العامة وتطبيقها من قبل المؤسسة التشويدية بشكل يكفل تحقيق متطلبات المجتمع .

أما فقدان استقلالية عمل المؤسسات الرسمية وانعدام التوازن بينها والافتقار إلى صيغ للعمل السياسي بينها وبين المؤسسات غير الرسمية وضعف قنوات الاتصال بين النظام السياسي من جهة والمجتمع من جهة أخرى، جميع هذه العوامل تقود إلى هيمنة المؤسسة التنفيذية فتكون هذه الأخيرة هي المسؤولة عن عمليات رسم وتنفيذ للسياسات العامة فتقود إلى فشل السياسات العامة في تحقيق الأهداف العامة، وما يتحقق من سياسات وأهداف لا يمثل سوى مطالب ومصالح فئة معينه في المجتمع هي أكثر ارتباطا بالنخبة الحاكمة ، لذلك تكون السياسات العامة في ظل تلك العلاقة سياسات نخبويه وفئوية ، ولا تتحقق ألا في إطار ضيق . وهنا سيتم التركيز على دور المؤسسات الرسمية للنظام السياسي ودورها في عملية صنع السياسات العامة في الدول المتقدمة والنامية .

ويمكن الانطلاق من فرضيه مفادها آن هناك دور مباشر للمؤسسات الرسمية وغير الرسمية للنظام السياسي في صنع السياسات العامة، وان هذا الدور متباين في قوته وفاعليته من مؤسسه إلى أخرى داخل النظام السياسي نفسه ونوع العلاقة بينها، من جهة ، ومن نظام سياسي إلى أخر من جهة أخرى .

الإطار المفاهيمي للنظام السياسي والسياسة العامة : -

النظام السياسي يشير إلى نشاطات و عمل المؤسسات التي تمثل مكوناته، وتمثل نشاطات تلك المؤسسات آليات عمل النظام السياسي ومن خلالها تتحدد أسس صنع السياسة وكيفية التوصل إلى القرار بصيغته النهائية ومن خلال التوافق بين المؤسسات، وكلما كان هناك توازن وتفاعل بين مؤسسات النظام السياسي كلما كان القرار السياسي أكثر قدرة على النجاح وأكثر قابليه للتطبيق وأكثر تقبل من عموم المجتمع، وآلية عمل النظام السياسي من خلال مؤسسات المختلفة هي التي تشكل السياسة العامة للدولة، فالسياسة العامة تمثل أداء وفاعليه النظام السياسي ونشاطات مؤسسات، فهي تمثل مخرج من مخرجات النظام السياسي، لذلك عرف النظام السياسي بأنه (مجموعة المؤسسات التي تتوزع بينهما آلية التقرير السياسي .

والنظام السياسي يعمل من خلال مجموعة من المؤسسات الرسمية، التشريعية والتنفيذيه والقضائية، حيث تعكس العلاقة بين تلك المؤسسات الكيفية التي يقوم بها النظام السياسي في أداءه وظائفه وصنع سياساته العامة، ولعل من أهم تلك الوظائف هي :

- ١. الوظائف (السياسات) الاستخراجية.
 - ٢. الوظائف (السياسات) التوزيعية.
 - ٣. الوظائف (السياسات) التنظيمية.
 - ٤ الوظائف (السياسات) الرمزية.

السياسات الاستخراجية: وهي تشير إلى أداء النظام السياسي وكيفيه تعبئه الموارد المادية والبشرية سواء كان مصدرها البيئة الداخلية أو البيئة الخارجية.. ومن أكثر السياسات الاستخراجية شيوعا هي الضرائب والإعانات والخدمة العسكرية.

السياسات التوزيعية: ويقصد به تخصيص الوكالات الحكومية بمختلف أنواعها للأموال والسلع والخدمات والجوائز والفرص وتوزيعها على الأفراد والجماعات، ويمكن قياسها ومقارنتها حسب كمية ما وزع، والشرائح الاجتماعية التي طالتها تلك المنافع، وشرائح السكان التي تلقت تلك المنافع والعلاقة بين الاحتياجات البشرية و التوزيعات الحكومة الرامية إلى تلبيه تلك الحاجات.

السياسات التنظيمية: وهو ممارسه النظام السياسي الرقابة على سلوك الأفراد والجماعات في المجتمع، وهنا يتم ربط التنظيم عادة بالجبرية القانونية أو التهديد بها ... وقد اتسع النشاط التنظيمي للدولة في العصر الحديث بفعل المشاكل التي أفرزتها عمليتي التحديث والتنمية، كالمرور، الصحة، الأمن الصناعي، التلوث، استغلال العمال، الإسكان...الخ.

السياسات الرمزية: ويقصد بذلك خلق واستخدام الرموز السياسية التي تدعم الشعور بالمواطنة المسؤولة وتغذي الإحساس بالولاء الوطني، وتدفع المواطنين إلى تقبل التضحيات والمصاعب وبذل كل ما هو نفيس في سبيل رفعة الوطن.

وتتضح نتائج الأداء السياسي في الاستخراج والتوزيع والتنظيم والترميز ونجاح السياسات العامة من خلال طبيعة العلاقات القائمة بين مؤسسات النظام السياسي الرسمية وغير الرسمية وكيفيه أداء كل مؤسسه داخل النظام السياسي باعتباره كل يضم مجموعة من الأجزاء .

ويبدو أن هناك ترابط بين أداء النظام السياسي في سياساته الأربع و بين المؤسسات التي تسهم في ذلك الأداء، فالأداء المتوازن لتلك السياسات وشمولها على نحو إيجابي لكل فئات المجتمع يعني استقلالية كل مؤسسه من مؤسسات النظام السياسي وأداء كل مؤسسة لدورها مع وجود حالة توازن في الأدوار التي تخدم بالمحصلة المصلحة العامة.

أما عدم التوازن في أداء الأدوار لتلك المؤسسات وتدهور العلاقة بينها وبين المجتمع فان هذا يعني فشل النظام السياسي في أداءه والذي يعني فشل السياسات العامة في تحقيق المصلحة العامة.

انطلاقا من ذلك يمكن دراسة الموضوع من خلال التركيز على دور المؤسسات الرسمية للنظام السياسي في أداء السياسات العامة وطبيعة العلاقات القائمة بين تلك المؤسسات والتي تعكس بالمحصلة حاله التباين بين ألانظمة السياسية في أداءها وبالتالي نتائج هذا الأداء .

ثانيا: مفهوم السياسة العامة: تمثل السياسة العامة نتاج التطور الحاصل في ميدان العلوم الاجتماعية، ودراسة السياسة العامة كغيرها من الدراسات شكلت جدلاً كبيراً بين الباحثين حول ما هيتها والموضوعات التي تتناولها، لذلك تعددت التعريفات حول فهم السياسة العامة والإحاطة بجوانبها المتعددة في كونها تمثل الجانب الأدائي للحكومة والفعل السياسي أو أنها ترتبط بكافه جوانب النظام السياسي ولا تقتصر على دور الحكومة، لذلك أختلف الباحثون في تعريفاتها والتي بلغت أكثر من أربعين تعريفا.

من هنا تكون مهمة ألاحاطه بالسياسة العامة وإعطاءها مفهوم محدد مهمة صعبه ، نوعا ما ، ذلك لتعدد وظائف الأنظمة السياسية والمتغيرات المؤثرة بتلك الوظائف ، والدور المتنامي للمجتمع مما جعل من السياسة العامة ليست مهمة النظام السياسي فقط وإنما إبراز تأثير المجتمع في عملية رسم وتنفيذ السياسة العامة ومراقبة الأداء الحكومي .

وكون السياسة العامة تعبر عن قرار أو مجموعة من القرارات فلها خصائص معينه منها:

- 1) أنها قرار تتخذه الحكومة، بمعنى أنها تختار من بين أساليب بديله أسلوبا معينا لتحقيق الأهداف المنشودة.
- ٢) أن القرار يتميز بالثبات أي الدوام أو عدم التغير النسبي، ما دامت السياسة العامة لم تتغير.
- ٣) أن تطبيق السياسة العامة عام وشامل وبنفس الأسلوب على كل أفراد المجتمع الذين تخدمهم هذه السياسة .

- أن السياسة العامة تتخذ بالتشاور بين كافه المسؤولين الحكوميين وغير الحكوميين، أو على الأقل أنها تعبر عن وجهات نظر هم جميعا.
 - ٥) أن السياسة العامة عمليه ديناميكية مستمرة دائمة التطور والتغير .

وخطوات عمل السياسة العامة منذ بداية اتخاذ القرار مرورا بعمليه أعداد الخطط والموازنات والرسم والتنفيذ لاتكون بمنأى عن البيئة المحيطة بالسياسة العامة الداخلية والخارجية، لان إهمال تلك البيئة بما تحتويه من عوامل اقتصادية وسياسية واجتماعية يودي إلى فشل السياسة العامة في الوصول إلى تحقيق مصلحة المجتمع.

ثالثا: تطور السياسة العامة: حتى عهد قريب كان موضوع السياسة العامة موضع اهتمام بعض الأوساط الجامعية في الولايات المتحدة فحسب، أما الجامعات الأخرى في أنحاء العالم المختلفة فكانت وما تزال تتمسك بالمفهوم التقليدي (النظام السياسي) وعبره مؤسسات الدولة وهيئاتها والقوى الاجتماعية والاقتصادية والفكرية والسياسية، والواقع أن النظام السياسي الذي كان شائعا في الأوساط الجامعية في الماضي هو تعبير قانوني قبل كل شي ... غير أن هذا المفهوم القانوني تراجع منذ فترة ما بين الحربين العالميتين بسبب الانتقادات العنيفة التي وجهها اليه علماء السياسة السياسة الذين فضلوا تعبير أنظومة، أو نسق اليه علماء السياسة الساوكيين وكذلك علماء السياسة الذين فضلوا تعبير أنظومة، أو نسق مفهوم الأنظومة السياسية، ليعبر عن مجموعة أدوار مترابطة، وتفاعلات عناصر مختلفة، وتخصيص للمصادر الموجودة في المجتمع بناء على قوانين.. لذلك أصبحت غاية السياسيين تنصب على تعيين أهداف المجتمع كالبحث عن الهيبة والنفوذ والأمن للبلاد والرفاه الاجتماعي وتعاظم سلطتهم على الجماعات الأخرى وزيادة مشاركة المواطنين في السياسة وما شابه ذلك، وهذه الأمور تتطلب أعمال ملزمة كتشريع القوانين وتنفيذها وتطبيق سياسة خارجية فاعله وكذلك تبني سياسة حكيمة للدفاع الوطني وفرض الضرائب .

لذلك جاءت أهميه دراسة السياسة العامة لتعبر عن أدائية النظام السياسي في تحقيق مثل تلك الغايات المشار أليها ، وأصبحت أهميه دراستها ضرورة ملحه تقتضيها اعتبارات علميه ومهنية (إدارية) وسياسية ، وهذا ما أشار أليه (توماس داي) بالقول أن هناك ثلاث أسباب رئيسة لدراسة السياسة العامة وهي:

١) أسباب علميه بحتة، وهذه تتيح فهم أسباب ونتائج القرارات السياسة لتعميق المعرفة بالمجتمع والمجتمعات الأخرى فدراستها، باعتبارها متغير تابع، تتيح البحث في القوى البيئية وخصائص النظام السياسي ودورها في صياغة السياسات العامة، كما أن دراستها باعتبارها متغير مستقل، تدفع إلى البحث في تأثير السياسات العامة على البيئة والنظام السياسي، وكلها تؤدي إلى فهم أفضل للروابط بين البيئة والعمليات السياسة والسياسة العامة.

٢) أسباب مهنية، ذلك أن فهم أسباب ونتائج السياسات العامة تسمح بتطبيق المعرفة العلمية على المشاكل العملية، فدر اسة السياسة العامة مهنيا، تفترض ألا جابه على تساؤل وهو ما هي السياسات الملائمة للوصول إلى الأهداف المرجوة ؟.

٣) أسباب سياسية ، وهذا يشير إلى تبني أفضل السياسات لتحقيق الأهداف العامة، فعلم السياسة لابد له من دور يلعبه في مواجهه الأزمات التي يمر بها المجتمع، وعلماء السياسة ملزمون أخلاقيا بالعمل على تطوير السياسة العامة وإثراء النقاش السياسي عن طريق دراسة الأداء الحكومي في الميادين المختلفة .

ونظرا لأهمية دراسة السياسة العامة جاءت أكثر الدراسات الغربية لتؤكد على ذلك (حيث انتقل التركيز من المؤسسات إلى العمليات والسلوك، وهو ما تتبع دراسة الأسس الاجتماعية والنفسية للسلوك الفردي والجماعي وأنماط سلوك الفاعلين السياسيين من قادة ووزراء ونواب ورجال قضاء، لقد أصبح التحليل السياسي يرصد ويفسر العمليات والتفاعلات التي تقرر السياسة العامة دون البحث في العلاقة بين العمليات ومحتوى تلك السياسة.

أما في السابق فكان الاهتمام منصبا، على دراسة المبررات الفلسفية لوجود الحكومة وبنائها التنظيمي من دستور وشكل نظام الحكم وسلطات ومسؤوليات الحاكم ودور السلطات الثلاث والمؤسسات التي تتولى رسم السياسة العامة... دون البحث في مضمون السياسة العامة وكيفيه تحليلها وتقييمها.

وازدادت أهميه دراسة السياسة العامة مع تطور حركه ما بعد السلوكية.. حيث انصب اهتمام علم السياسة نحو السياسة العامة وافرز لها حيزا كبير ومعالجتها من عدة اتجاهات من حيث الأنواع والمحتوى والأعداد والتنفيذ والتقييم في ضوء أثار ها المتوقعة وغير المتوقعة على المجتمع وعلى النظام السياسي .

وظائف الاتصال السياسي : ـ

١- الوظيفة الإخبارية

وهي تعد من أكثر الوظائف السياسية تأثيرا في المجتمع والنظام السياسي، فهي الوظيفة الأولى التي من أجلها بدأت محاولات الاتصال الجماهيري باستخدام النشر والبث على نطاق واسع حتى وصلت إلى عصر الثورات المتتالية في عالم الاتصال، فهي تشبع الحاجات الفطرية للإنسان وذلك في معرفة ما يحدث حوله من أحداث سياسية واقتصادية واجتماعية وغيرها، بحيث تهدف إلى نشر الأخبار والمعلومات السياسية الداخلية والخارجية بالإضافة إلى البيانات والمؤتمرات والصور والوثائق وغيرها من أجل فهم الظروف المجتمعية والقومية والدولية والتصرف تجاهها عن علم ومعرفة.

كما وتعد الأخبار متحدثا رسميا بإسم الحكومة في أي دولة من الدول، وناقلا للمعلومات السياسية وما يتصل بالسياسات العامة للدولة والمصالح القومية العليا، كما أنها تهدف إلى صنع قبول شعبي للحفاظ على قوة الدولة أو تعزيزها عن طريق الإمداد بالمعرفة العامة والمعلومات الدقيقة الكاملة والآراء الجديدة الهادفة عن الوضع المحلي والعالمي، والذي بدوره يلعب دورا مهما في تكوين الرأي العام المتطور والمستنير.

٢- التنشئة السياسية: -

وهي عملية تنموية يتم من خلالها اكتساب المعرفة وتكوين المواقف والقيم وتشكيل الثقافة السياسية والمحافظة عليها أو تغييرها بواسطة وسائل الاتصال السياسي (التلفاز ،الراديو ،الإنترنت)، وهذه العملية تستمر عبر مراحل حياة الإنسان من الطفولة وحتى الشيخوخة، حيث يعي من خلالها الفرد خصائص المجتمع والاتجاهات والأفكار السياسية السائدة على المستوى الداخلي والخارجي وهذا بدوره يؤدي إلى نوع من التكيف الضروري مع النظام السياسي.

٣- التسويق السياسى : -

وهو علم التأثير في السلوك العام الجماهيري في المواقف التنافسية، حيث يتم إستخدام مبادئ وطرق ونظريات التسويق التجاري في الحملات السياسية وذلك بواسطة مؤسسات أو أشخاص متخصصين، وهذه الطرق تشمل التحليل والتطوير والتنفيذ وإدارة الحملات الاستراتيجية التي يقوم بها المرشحون أو الأحزاب السياسية أو المسؤولون في السلطة أو جماعات الضغط أو المصالح، والتي تحاول فيها قيادة الرأي العام نشر أفكارها الخاصة أو الفوز بالانتخابات أو تمرير بعض القرارات والقوانين التي تهم مصالحهم أو احتياجات فئة من المجتمع، ومن هنا

يتضح أن التسويق السياسي هو إنتاج المعلومات في السياسة وشؤونها باستخدام مصطلحات واتجاهات مستقاة من نظريات ومفاهيم التسويق التجاري.

وتعتمد عملية التسويق السياسي على عدد من العناصر أهمها:

أ ـ إجراء الأبحاث: وهي أهم أنشطة التسويق السياسي، حيث يهدف من خلالها إلى معرفة المنافسين ومدى قدراتهم، وحصر الآراء والأفكار المناهضة مما يسهم في الاستعداد بخطط مضادة لخطط المنافسين وبناء أساليب الحملات السياسية وما يتضمنها من رسائل.

ب- استفتاء ودراسة المجموعات الضابطة: وهذا يساعد على بناء سير الحملة السياسية ورسائلها أيضا، ومعرفة التغيرات التي تجري على أمزجة الرأي العام والحصول على إرشادات وتوجيهات أثناء الحملة.

ج- التلفزيون: والذي من خلاله يعرض السياسي نفسه على جمهور عريض ومتنوع، خصوصا باستخدام الإعلانات.

د- البريد المباشر: ويستخدم عادة في جمع التبرعات والإقناع والحث على التفاعل والتشديد على الولاء وواجب المواطنة والانتماء للأحزاب، ويكون ذلك بسبب أن استخدام التلفزيون يعد من الطرق باهظة التكلفة في الحملة السياسية لا يقدر على تحملها الجميع وبخاصة الذين يعملون في مناطق الضواحي.

ه- استخدام الإنترنت: وهو أسلوب حديث آخذ في الانتشار، حيث بدأ استخدامه في الحملات الانتخابية..

٤- التأثير في اتجاهات الرأي العام: -

بسبب انتشار وسائل الاتصال المختلفة في المجتمعات الحديثة، فقد أصبح لها أهمية وتأثير كبير في تشكيل الرأي العام وتزويده بغالبية المعلومات التي من خلالها يطلع على الشؤون العامة ومعرفة الشخصيات السياسية بالإضافة إلى دورها في المناقشات العامة والعملية الانتخابية ككل، وعن طريقها يتم بناء الحقيقة السياسية، كما أن هذه الوسائل تعمل على تأكيد الشعور بالمواطنة والمشاركة السياسية، وذلك من خلال تقديم معلومات حرة وصحيحة تتيح للمواطنين التمتع بحقوقهم وتساعدهم على المشاركة في مناقشات الخيارات السياسية، حيث أن الجمهور لا يملك التحكم فيما يقدم له،إنما هو بالعادة يستجيب ويتفاعل مع مضامين الوسائط الإعلامية.

٥- الرقابة على الحكومة: -

تقوم وسائل الإتصال بدور الحارس اليقظ ضد إساءات إستخدام السلطة الرسمية وكمراقب لمصالح المجتمع وصيانته من الفساد والمخالفات، ويكون ذلك من خلال مراقبة السلطة عن طريق مراقبة المؤسسات والقضايا والأحداث والآراء وتسليط الضوء على بعضها وتقويم آداء

الحكومة وترويج مبدأ الحق في المعرفة، وهذا التركيز يلفت إنتباه السياسيين لها، كما تعمل هذه الوسائل على مراقبة الأفراد، وهي بذلك تعلمهم بالأحداث الجارية والأنشطة السياسية وتشبع إحتياجاتهم الشخصية وتحد من القلق لديهم.

٦- المساعدة في صنع القرارات: -

وهي أهم العمليات السياسية، وقد أثبتت الدراسات أن التأثير الكبير لوسائل الإعلام على القرارات السياسية يكمن في :

أ ـ إن وسائل الإعلام تعطى الشعبية أو تحجبها عن صانع القرار.

ب- صانع القرار يعتبرها هامة لأنه ينظر إلها كمقياس لرد فعل الناس تجاه سياسته وقراراته.

وتتخذ القرارات أشكالا مختلفة ومتعددة وذلك بحسب إختلاف طبيعة النظام السياسي السائد في كل مجتمع، فهي قد تكون هامة وتؤثر في محتوى سياسة عامة أو تكون قرارات روتينية تتعلق بسن قوانين أو قرارات تنفيذية خاصة بالحكومة.

٧- دعم مشروعية النظام السياسي : -

تعمل وسائل الإتصال كأداة من أدوات الشرعية الإجتماعية، حيث تعمل على منح الوضع الشرعي للأشخاص والمنظمات، كما أنها تعيد تأكيد مستويات القيم المطلقة والمعتقدات الإجتماعية، وهي بهذا تدعم الوضع السياسي والإجتماعي القائم وتعمل على تقوية العاطفة تجاه النظام السياسي والتي بدورها تضمن شرعية الحكومات وتدعمها، أما وظيفتها السياسية فتتمثل في مساعدة النظام الإجتماعي القائم على كيانه من خلال ترويض الجماهير وتوعيتها وإقناعها بجدوى النظام السياسي عن طريق تحقيق الإجماع أو الإتفاق بين أفراده حول شعارات وأهداف واحدة، ويكون ذلك عن طريق الإقناع الذي يتحدد في السيطرة على هذه الجماهير وتوعيتها بجدوى النظام السياسي القائم حتى تضمن قيامهم بالأدوار المطلوبة.

٨- تأكيد الشعور بالهوية الوطنية: -

إن وسائل الإتصال من خلال ما تقدمه من معلومات وتتناوله من قضايا مختلفة، تقوم بدور مهم في تأكيد الشعور بالهوية الوطنية من خلال نقل تراث المجتمع (لغته وعادته وتقاليده) وتعميق الروابط التاريخية والثقافية والإجتماعية والسياسية في النفوس وبث روح الولاء والإنتماء الوطني وتعميق العلاقة بين أفراد المجتمع والحكومة، كما أنها تعمل على نشر قيم التوحيد الإجتماعي بين أفراد المجتمع والحكومة، وذلك عن طريق تكوين أو تعديل أو تدعيم أو تغيير إتجاهات الحياة الإجتماعية المنظمة طبقا للثقافة السائدة أو الإستجابة عن طريق العلاقات الإجتماعية والواجبات التي تفرضها الجماعة والآراء التي يتعارف عليها المجتمع، ولا يتم ذلك الإجتماعية والضمير الجمعي والمشاعر الإيجابية المختلفة والقيام بعملية االتطبيع الإجتماعي عن طريق تنمية هذه الروح والعواطف والمحافظة عليها، ويشار هنا أن وسائل

الإعلام هي أفضل وسيلة يمكن أن تستخدم لإحداث التغيير في المجتمع ودعم التنمية الوطنية والإقتصادية والإجتماعية والسياسية.

٩- إدارة الصراعات السياسية : -

تساهم وسائل الاتصال في مواجهة الصراعات، وذلك من خلال زيادة حجم المعلومات حول القضايا والأحداث الهامة التي تتطلب المعرفة كقوة دافعة لاتخاذ موقف صائب تجاهها، وكلما زاد حجم المعلومات الصحيحة بين أفراد المجتمع كان من الصعب نشوء الخلافات المتبادلة بينهم والناتجة عن المعلومات الجزئية أو المشبوهة، كما تساهم وسائل الاتصال في حل الصراعات داخل المجتمع من خلال تغطية معلوماتها لكافة وجهات النظر، بدلا من معرفة جانب واحد من الحقيقة الذي قد يسبب جانبا من الصراع، فالمعلومات الكاملة والدقيقة يمكن أن تحول دون تطور الأمور إلى الأسوء، وهذا يعني المحافظة على التماسك الإجتماعي للشعب والذي بدوره يوفر الظروف المواتية لإستقرار النظام السياسي القائم في مواجهة الأزمات المتجددة والصراعات والأخطار المفترضة، ما دامت الحكومة قادرة على القيام بوظائفها.